الجمهورية اللبنانية

وزارة الزراعة

السياسة الوطنية للبذور

إعداد:

الدكتور صلاح الحاج حسن

مايو/أيار 2012

الفهرس

أولاً– مقدّمة

ثانياً– الغايات والأهداف

ثالثاً– التوجّهات الاساسية

3–1 تطوير الأصناف وحماية أصناف النباتات

3–2 إنتاج البذور

3–3 الإرشاد الزراعي

3–4 تسويق البذور

3–5 الإطار التنظيمي والبنية التحتية

3–6 استيراد البذور ومواد الزراعة وتصدير البذور

3–7 تطوير شركات البذور

3–8 سلسلة الانتاج

3–9 تأمين البذور

3–10 بناء وتعزيز القدرات

أولاً– مقدّمة

تشكّل البذور أحد أهم العوامل الرئيسية في الإنتاج الزراعي، فهي تؤثر مباشرة في استخدام المدخلات الزراعية الاخرى. ويتطلّب النظام الزراعي المكثف الذي يفرضه تغيّر المناخ واختلاف المناطق الزراعية بذوراً ذات مميزات مناسبة لتلبية طلب القطاع الزراعي. كما أن تطوير أصناف جديدة ومحسَّنة من البذور، وقيام نظام فعال لتأمين بذور جيدة في الوقت الملائم، من شأنه أن يدعم تحسين المحصول ويفضي بالتالي إلى زيادة في الإنتاج والإنتاجية.

من المهم أن تتضمن السياسة الزراعية جزءاً يتناول تأمين البذور ومواد الاكثار، سيما أن إدراج سياسة البذور ضمن السياسة الزراعية سوف يساعد على تكاملها و تطبيقها. كما أن على وزارة الزراعة أن تتبنى سياسة البذور من أجل تنفيذها على نحو فعال، ومن أجل ضمان استدامتها.

تشكّل البذور وسيلة يتمّ من خلالها نقل إمكانيات المواد الوراثية من مراكز الابحاث إلى مجتمعات المزارعين؛ وهي من المدخلات الأساسية في إنتاج المحاصيل السنوية التي توفّر موارد العيش الرئيسية لصغار المزارعين.

إن عملية إنتاج البذور المحسّنة، ومعدّل استخدامها، وكلفتها الحقيقية، وآلية تسعيرها، ودور مختلف المعنيين بشأنها تساهم في صياغة السياسة الوطنية للبذور التي تتحدد من خلالها الأهداف الرئيسية ووسائل تنفيذها .

وقد أسفرت التغيّرات العديدة التي برزت في السنوات القليلة الماضية الى تغيير بعض القضايا المهمة المتعلقة بإنتاج البذور، وبجوانب سياسة البذور في عدة دول. كما شكّل تغير المناخ وتأثير الأمن الغذائي القوى الدافعة التي أدّت إلى اتخاذ إجراءات مهمة تتعلق بقطاع البذور، وهذه العوامل زادت من درجة الوعي لأهمية تأمين بذور لبعض المحاصيل الرئيسية ومراقبة جودة البذور المستوردة. وعلى الرغم من أنه من الممكن اعتبار سياسة البذور عنصراً من عناصر السياسة الزراعية العامة في العديد من دول المنطقة، إلا أن عدة دول بدأت مؤخراً تضع سياسة وطنية للبذور في حين ما زالت دول أخرى تعتمد بشكل رئيسي على لجنة وطنية للبذور لمعالجة جميع المسائل ذات الصلة، من أنظمة وتشريعات، وجوانب فنية أخرى إضافة الى تجارة البذور.

أما في لبنان، فإن غياب سياسة وطنية للبذور في وزارة الزراعة في الماضي يفسّر نقاط ضعف هذا القطاع في البلاد.هذا الواقع، لم ينعكس غياباً في المجال القانوني، والفني، وعلى الأداء الإجمالي لقطاع البذور ودوره فحسب، بل أيضاً تقلّصاً في الاستثمارات في هذا القطاع. إذ أن الإمكانيات العالية التي توفرها البذور المحسّنة في تحسين الإنتاجية عملياً، والتنبه الى دور مختلف أصحاب الشأن والتزامهم يجب ان تؤخذ بالاعتبار عند صياغة سياسة البذور.

وسمح الاقتصاد الحرّ الذي هو ركيزة أساسية في النظام اللبناني، للقطاع الخاص بلعب دور أساسي في جوانب عدّيدة من هذا النظام . وبالفعل، ساهم القطاع الخاص في تطوير عملية تسويق وتجارة البذور بشكل عام، إلا أن دوره بقي

محدوداً في ما خصّ تحسين نوعية البذور وأصنافها. ولعب القطاع الخاص دوراً مباشراً وهاماً في إدخال أصناف جديدة من الخضار إضافة إلى البطاطا وبذور زهور القطف.

والطرفان الرئيسيان في تسويق البذور هما القطاعان العام والخاص والقطاع الاهلي. وعلى الحكومات أن تؤدي دوراً داعماً (تحسين الاصناف، سنّ التشريعات ولوائح واضحة، دور واضح للكيانات، تشريعات الأسواق ودراسات التنافس، ومراقبة الجودة)، وعليها إقامة نظام مستدام للإرشاد والإعلام، والتوعية، وتوضيح الجوانب المتكاملة في السياسة الوطنية للبذور.

والقطاع الخاص أكثر قدرةً من القطاع العام على التحرّك والتوجّه إلى السوق؛ والاتجاه السائد في العالم يقضي بإعادة الهيكلة الاقتصادية سيما أن الحكومات تنسحب من العمليات التجارية التي يوجهها السوق، وتتركها للقطاع الخاص. كذلك، ينبغي على الحكومات أن تتجنّب التنافس مع القطاع الخاص، وتقييد الدور المحتمل الذي قد يؤديه، على أن يُحدَّد بوضوح دور كلّ من القطاعين من أجل تحقيق التعاون والتكامل الفعال.

ومن الضروري تقديم الحوافز في المجالات كافة لتشجيع القطاع الخاص على أن يكون أكثر نشاطاً في اعتماد أصناف متقدّمة من البذور.

ثانياً– الغايات والأهداف

1– اعتماد وإطلاق عملية إنشاء المجلس الوطني للبذور، ولجنة مشتركة للبذور من أجل تنظيم شؤون البذور في إطار سلطة وزارة الزراعة، وبالتعاون والتنسيق مع جميع أصحاب الشأن.

2– مراجعة التشريعات الخاصة بالبذور بحيث تكون واضحة– استراتيجية وزارة الزراعة والسياسات وتشريعات السوق، لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع البذور.

3– ضمان أن يسمح تمثيل مجلس البذور في اللجان الوطنية للبذور لوزارة الزراعة بتطوير قطاع البذور على نحو أكبر.

4– وضع أطر آيلة لإشراك القطاع الخاص في تطوير قطاع البذور على نحو أكبر ليتمكّن من ولوج الأسواق الوطنية، والإقليمية، والدولية.

5– تسهيل حصول منتجين مؤهّلين للبذور على أصناف جديدة طوّرها نظام البحوث العامة (مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية) من خلال إجراءات ذات مستوى رفيع من الشفافية والتنافسية.

6- إقامة وتطبيق نظام فعّال وشفاف لفحص الأصناف وتسجيلها، واعتماد نهج فعال وعلمي حيال فحص أصناف النباتات وتسجيلها، ويجب أن يكون هذا النهج مستقلاً عن المراكز التي تطوّر الأصناف المعنية، وأن يراعي هذا النظام المعايير والبروتوكولات المقبولة دولياً.

7- إصلاح عملية تسجيل أصناف المحاصيل الحقلية، مع حصرها بالأصناف المطوَّرة محلياً وتحديثها في ما يتعلّق بالأصناف المسجَّلة أصلاً والتي تتمتع بحماية بموجب القوانين الدولية.

8- تبسيط عملية منح التراخيص للمنتجين من أجل استيراد البذور، والعمل بفعالية على وضع طلبات استيراد، واستعراض المتطلبات الصحية النباتية وترشيدها من أجل استيراد البذور تماشياً مع الاتفاقية الدولية لحماية النباتات (IPPC)

9- وضع وتطبيق إطار تنظيمي لإنتاج الشتول وتسويقها من أجل ضمان الحصول على أصناف رفيعة الجودة، نقيّة وخالية من الأمراض.

10- تبسيط تدابير المراقبة التي قد تعيق التجارة لزيادة التنافس في السوق وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في سوق البذور.

11- تشجيع الإرشاد الزراعي من دون تمييز بين الأصناف المطوّرة من جانب المزارعين. ويجب أن يركّز الإرشاد على رفع مستوى الوعي لدى المزارعين إزاء أهمية البذور الرفيعة الجودة. كما أنه من الضروري التنسيق على نحو أكبر بين مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، ودائرة الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة.

12- إنشاء مركز لاعتماد الأصناف في وزارة الزراعة.

3- <u>التوجّهات الأساسية</u>

العناصر الرئيسية في سياسة البذور والشتول

العناصر الرئيسية في سياسة البذور والشتول مبيَّنة في الرسم أدناه.

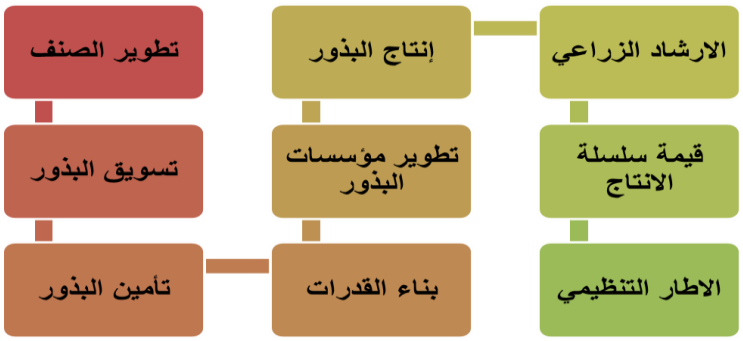

الرسم 1: العناصر الرئيسية في سياسة البذور

3-1 تطوير الأصناف وحماية أصناف النباتات

1- يجب ان تتناول عملية تطوير الأصناف إلى حدّ بعيد الحفاظ على البذور والشتول للمحاصيل الرئيسية، والطاقة الوراثية في مواد البذور والشتول بحيث تتكيّف مع الظروف الزراعية المناخية السائدة محلياً.

2- المحاصيل ذات الأولوية للبحوث وإكثار البذور هي التالية:

محاصيل الحبوب: القمح والشعير

بذور الخضار والبطاطا

المحاصيل البقولية: العدس، والفاصوليا العريضة والحمّص

المحاصيل الصناعية: التبغ

المحاصيل العلفية: الذرة، والفصّة، وبقول العلف، والشوفان

الأشجار المثمرة: الزيتون، والتفاحيات واللوّزيات، والعنب، والموز، والحامض، والفاكهة المنوّاة.

3 القطاع الخاص:

يجب وضع إطار ملائم لتشجيع استثمارات القطاع الخاص بحيث يشارك هذا القطاع ويتّخذ مبادرات في مجال إكثار المحاصيل ذات الأولوية وفي مراحل إنتاجها.

4 مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

إضافة إلى دراسة محاصيل الحبوب والبقوليات الغذائية، سوف توكل اللجنة الوطنية إلى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية المهام التالية:

- إجراء بحوث حول محاصيل الخضروات مثل الملفوف، والبندورة، والخسّ، والبطيخ. يشجّع أيضاً القطاع الخاص على الاستثمار في مجال إدخال بذور عالية النوعية، أو إنتاجها.
- تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بتطوير الأصناف مع المراكز الإقليمية والدولية المعنية.
- توفير الموارد الملائمة لبرامج البحوث من أجل تحسين الأصناف في المحاصيل ذات الأولوية.

5 اعتماد الأصناف

يجب استعراض الأصناف المطوَّرة من خلال الإجراء الخاص باعتماد الأصناف، والذي سوف يتمّ تحديده واقتراحه من جانب اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها.

ويجب تقديم وثيقة عن الصنف الجديد المُقتَرَح إلى اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها، تتضمن وصفاً شاملاً للصنف: خصائصه الظاهرية والوراثية، وتميّزه، وتجانسه، وثباته والبيانات المتأتية عن التجارب في مناطق مناخية مختلفة. كذلك، ينبغي توثيق جميع الأطراف المؤهلين للمساهمة في تطوير صنف ما، ووضع بروتوكول لعمليات التقييم يتضمن التفاصيل كافة (مواعيد الزراعة، والمعاملات، والنتائج).

كما يجب على المؤسسات الخاصة والعامة المعنية التي تطالب باعتماد صنف جديد (المحاصيل الاستراتيجية) أن تلتزم بتأمين ما يكفي من مواد البذور الأساسية لغاية إكثار البذور وتوفيرها في السوق.

ومن الضروري أن يتمكن كلّ من المربي والمؤسسة التي تقوم بالاستثمار وبتطوير أصناف جديدة من الاستفادة من هذا الاستثمار، وتلبية حاجات المزارعين في الوقت ذاته.

6 التبادل غير الرسمي للبذور

على الرغم من استمرار نظام التبادل غير الرسمي للبذور، ينبغي النظر في التحفيزات الواجب منحها إلى المزارعين كي ينضموا إلى النظام الرسمي للبذور.

3-2 إنتاج البذور

1- يجب الاستمرارفي برنامج إنتاج البذور ليؤمنّ بذور عالية الجودة من أصناف محسّنة.

2- إنتاج البذور الأساسية وإكثارها

- ينبغي النظر بإمعان في التدابير والإجراءات المُقتَرَحة من جانب اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، وإطلاقها، وحمايتها، ومتابعتها في إطار برنامج إنتاج البذور.

- يجب أن تُحدَّد بوضوح الموارد البشرية والمالية الحكومية المخصَّصة، وأن توضع في تصرّف مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بصورة مستدامة.

- يجب أن يُحدّد المجلس الوطني للبذور بوضوح التخطيط الاستراتيجي للكميات المستهدفة من الفئات المختلفة في برنامج إنتاج البذور، على أن توفّره مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، ولاحقاً القطاع الخاص، من خلال التعاقد مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

يركز البرنامج الوطني للبذور على إنتاج أربع فئات من البذور، هي بذور ما قبل الأساسية (G0)، والبذور الأساسية (BS)، وبذور الأساس (FS)، والبذور الموثّقة (CS) وبخاصة بالنسبة إلى الحبوب والبقوليات الغذائية.

ويجب الاستمرار في إنتاج الفئات الثلاثة الأولى على مستوى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

ومن أجل تطوير قطاع البذور، وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص في عملية إنتاج البذور وتسويقها، يمكن إنتاج البذور الموثّقة من جانب القطاع الخاص عبر التعاقد مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وهذا سوف يفتح أيضاً الأسواق الوطنية والدولية أمام البذور المُنتَجة محلياً.

وسوف يسمح هذا الاقتراح بتركيز الانتباه أكثر على الأنشطة التي تنفّذها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وبتكثيفها، في المراحل الثلاثة الأولى من برنامج إنتاج البذور، كما يتيح مشاركة أكبر للقطاع الخاص في سوق البذور. وكذلك، يجب أن يضع المجلس الوطني للبذور معايير وخططاً خاصة لشركات القطاع الخاص التي قد تشارك في هذا البرنامج، وهذه الآلية سوف تسمح لسوق إنتاج البذور بأن يصبح سوقاً محلياً، وإقليمياً، ودولياً.

4- يجب اتخاذ تدابير جديّة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الإنتاج المحلي لبذور البطاطا، إضافة إلى مبادرات على مستوى مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وعلى مستوى القطاع الخاص، تتعلّق بتوفّر مناطق معزولة جغرافياً بحيث يتّخذ المجلس الوطني للبذور تدابير دعم وتحفيز، تتابعها اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها.

5- <u>التكنولوجيا الحيوية</u>

- يجب أن ينظر المجلس الوطني للبذور في جميع الخطوات الضرورية لتطوير التكنولوجيا الحيوية على نحو أكبر على المستويات كافة (البنية التحتية، والموارد البشرية والمالية).
- تشجيع الإنتاج التعاقدي للمواد الوراثية النباتية (الخضروات وأشجار الفاكهة)
- إقامة أُطر قانونية تشجّع استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيا الحيوية.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات العلمية، والفنية، والقانونية بشأن استخدام المواد المعدّلة وراثياً.

6- <u>الشتول</u>

- من الضروري إنشاء إطار لبرنامج اعتماد جميع المحاصيل الرئيسية في البلاد.

- سوف يتمّ إنشاء هيئة لأصناف النباتات وحماية حقوق المزارعين، على أن تتكفّل بتسجيل أصناف النباتات المعمول بها والجديدة من خلال سجل أصناف النباتات على أساس خصائص الأصناف.

- سوف يستند تسجيل أصناف النباتات الجديدة من جانب هيئة أصناف النباتات وحماية حقوق المزارعين إلى معايير التجديد، والتميّز، والتجانس، والثبات.
- يمكن التساهل في معايير التميّز، والتجانس، والثبات بالنسبة إلى الأصناف الموجودة، على أن يتمّ هذا ضمن فترة زمنية محدَّدة تقرّرها هيئة حماية أصناف النباتات وحقوق المزارعين. وسوف توضع بروتوكولات لتحديد قواعد التسجيل الدقيقة.
- سوف يتمّ تسجيل جميع الأنواع، وفقاً لتعليمات الهيئة وعلى مراحل.
- سوف تضع هيئة أصناف النباتات وحماية حقوق المزارعين خصائص ووثائق تتعلّق بأصناف النباتات المسجّلة بموجب مرسوم الهيئة، إضافة إلى سجلّ لجميع مرافق الأصناف النباتية.

وسوف تتمّ حماية حقوق المزارعين لحفظ إنتاج مزارعهم من جميع الأصناف، أو تبادلها، أو تقاسمها، أو بيعها، بشرط ألاّ يجوز للمزارعين بيع بذور الدرجة الأولى من صنف يتمتّع بالحماية.

- وسوف يتمّ ضمان حقوق الباحثين في استخدام مواد البذور/الزراعة من الأصناف المحميّة لغايات البحوث وتربية أصناف نباتية جديدة.
- وسوف يتمّ ضمان التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية التي قد يحصل عليها مربي النباتات بفعل تسويق بذور/مواد زراعة صنف جديد.

7- النباتات الأمّ

- سوف يُشجَّع القطاع الخاص على إقامة مشاتل ذات قيمة عالية للنباتات الأمّ من أجل الاستمرار في توفير مواد وراثية نباتية جيدة.

8- معالجة البذور

- سوف تتم معالجة البذور على مستويين: القطاع العام والقطاع الخاص، كما هو مبيّن في الرسم أدناه:

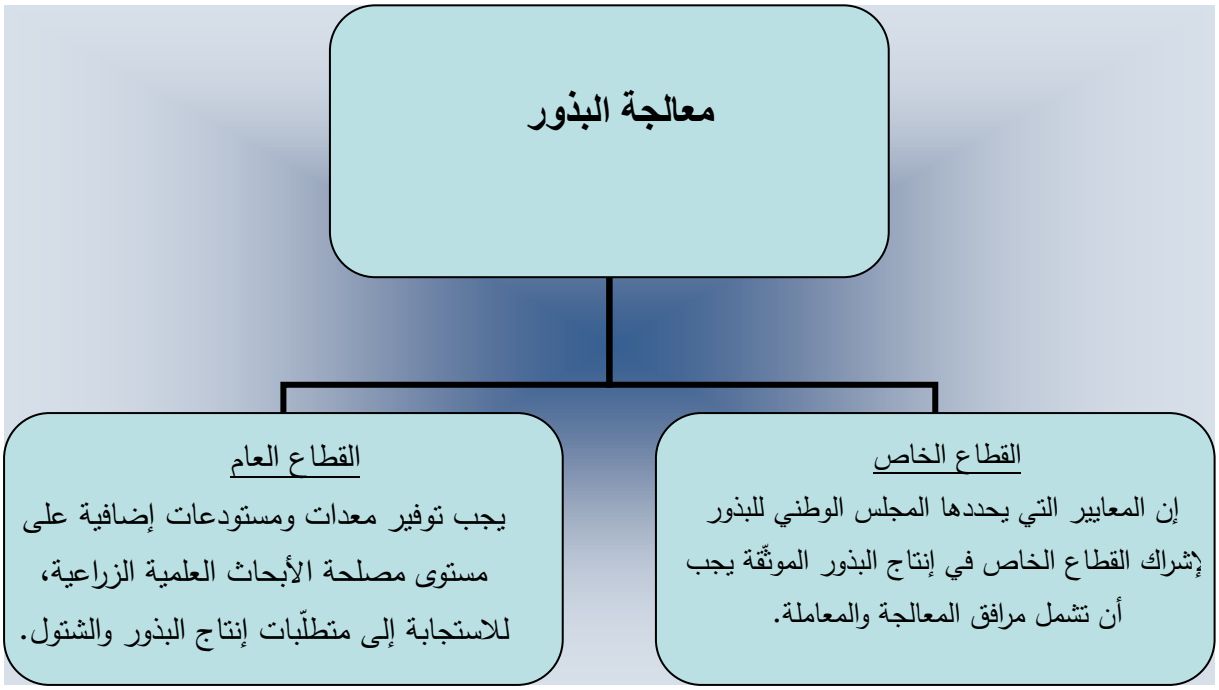

الرسم 2: معالجة البذور

وفي حال نقص حاد في البذور، فإن اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، وإعتمادها، وحمايتها، العاملة بموجب الخطوط التوجيهية الصادرة عن المجلس الوطني للبذور، سوف تُخوَّل الإقرار بفئة خامسة مؤقتة تُدعى البذور المُوثَّقة (الجيل 2) يتمّ انتقاؤها من بين البذور الموثَّقة (الجيل 1).

9- مراقبة جودة البذور

- سوف يتمّ دعم عملية فحص البذور في القطاع العام أو في القطاع الخاص. ويجب أن تتوفّر لدى القطاع العام مرافق ملائمة ليؤدي مهمته، كما سيتمّ بخاصة إنشاء مختبر لجودة البذور يكون مرتبطاً بوزارة الزراعة، وتوكل إليه المسؤولية الكاملة بمراقبة البذور المنتجة والمستوردة. وسوف يحظى هذا المختبر بالموارد الكافية ليتمكن من تأدية مهامه على أفضل وجه. كذلك، ينبغي العمل على دمج هذا النشاط في مشاريع يتمّ تنفيذها في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وفي وزارة الزراعة على السواء.

- ويجب مراعاة المعايير الدولية لوضع تدابير مراقبة جودة البذور والمواصفات الفنية. كذلك، يجب أن تتماشى إجراءات فحص البذور والتقييم مع القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الدولي لفحص البذور.

- ينبغي عند وضع المواصفات الفنية أن يأخذ في الاعتبار الحاجات المحلية، وتجارة البذور وتبادلها.

10- الحجر النباتي

- يفترض توحيد التشريعات والإجراءات بحيث تتماشى مع المتطلّبات الإقليمية والدولية لتبادل البذور.

- يجب توفير الكوادر البشرية المدرَّبة والموارد المالية الملائمة بحيث تتمكّن نقاط الدخول كافة من الحفاظ على جميع المواد النباتية التي يجري تبادلها.

- يُطبَّق الحجر النباتي اجراءته وتدابيره وفقاً لمشورة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

11- التسعير:

- من شأن المنافسة المفتوحة وتدابير الاستيراد أن تسمح بالحصول على بذور وشتول عالية الجودة بأسعار تتماشى مع المنافسة الحرة في السوق.

- يجب أن تُصمَّم برامج التحفيز والإرشاد المتعلّقة بأسعار البذور، والموجّهة إلى المزارعين، بحيث تجذب العدد الأكبر منهم للانضمام إلى برنامج البذور الرسمي، من أجل استخدام إمكانات المواد الوراثية التي يتمّ إنتاجها في إطار هذا البرنامج، والاستفادة منها.

12- الدعم

يجب اتّباع استراتيجية خروج قصيرة من الدعم، كما يبيّنه الرسم أدناه.

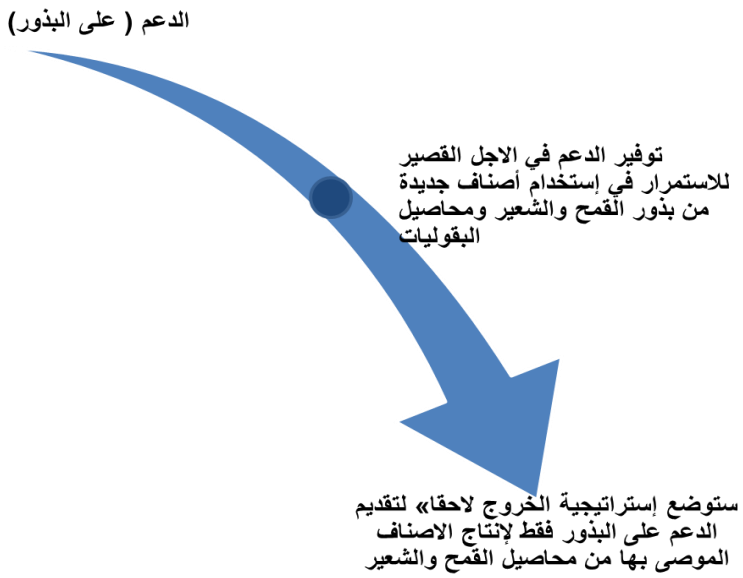

الرسم 3: الدعم

3-3 الإرشاد الزراعي

يجب أن يؤدي الإرشاد دوراً رئيسياً في المجالات التالية:

- توعية مجتمعات المزارعين على أهمية وضع برنامج رسمي للبذور.
- استخدام مواد البذور التي يتمّ تطويرها واعتمادها.
- مشاركة المزارعين في البحوث وعمليات التقييم المرتبطة بالمواد الوراثية
- تسويق الأصناف التي يتمّ اعتمادها
- رفع مستوى الوعي إزاء أهمية مواد البذور
- الاستخدام الصحيح للأصناف التي يتمّ اعتمادها

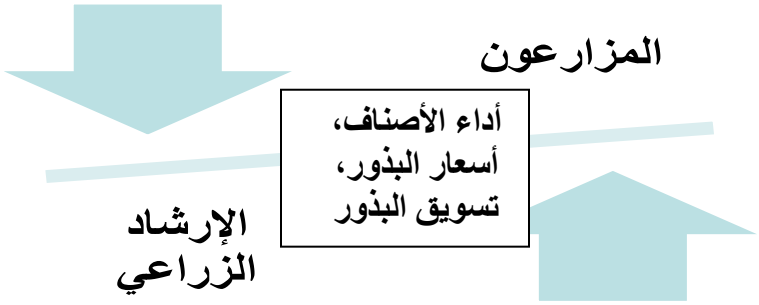

الرسم 4: الإرشاد الزراعي

3-4 تسويق البذور

1- الهدف من تسويق البذور هو ربط منتجي البذور بمستخدميها .

2- تقييم متطلّبات الكمية المتوقّعة من البذور استناداً إلى البيانات التي يتمّ الحصول عليها من وزارة الزراعة ومن مصادر أخرى، مع الأخذ في الاعتبار برامج استراتيجية، وقرارات، وأهداف أخرى.

3- يجب توفير كميات ملائمة من الأصناف المفضّلة لدى المزارعين.

4- ينبغي الحفاظ على جودة عالية من البذور المقدَّمة.

5- يجب توفير نقاط محدّدة للمزارعين لاستلام البذور مع الأخذ في الاعتبار مجالات الإنتاج المختلفة.

6- يجب أن تحدّد اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، وإعتمادها، وحمايتها، إجراءات لمراقبة جودة البذور في المستودعات ونقاط الدخول.

7- إن مشاركة القطاع الخاص في إنتاج البذور المُوثَّقة سوف تزيد من إمكانات التسويق المحلي والأجنبي للبذور المُنتَجَة.

8- سوف توضع آلية لجمع معلومات عن السوق ونشرها في ما يخصّ أفضلية المستهلكين والمزارعين.

9- سوف يُجاز توزيع وتسويق بذور أي صنف من الأصناف لغاية البذر والزراعة، فقط إذا كان المجلس الوطني للبذور قد قام بتسجيل الصنف المعني.

10- ينبغي على تدابير التمويل بالقروض أن تأخذ في الاعتبار استثمارات القطاع الخاص في إنتاج البذور وتسويقها.

11- ينبغي العمل بالأسعار المدعومة التي تكون وزارة الزراعة قد حدّدتها بالنسبة إلى بذور الحبوب والبقوليات المُنتَجة محلياً.

12- إن ضمان التخزين المتعمّد والمنتظم لاحتياطي سنوي من بذور المحاصيل الاستراتيجية سوف يتيح لوزارة الزراعة التدخل في حالات الطوارىء في ما يتعلّق بتوزيع البذور، ومشاكل آفات وأمراض البذور، والكوارث الوطنية، استناداً إلى المتطلّبات الدنيا المقدَّرة لتوفير استدامة صناعة البذور. وسوف تتكفّل وزارة الزراعة بالمصاريف وبتأمين مرافق التخزين.

13- إن الأموال المتجدّدة المتأتية عن بيع المخزون الاحتياطي في بداية كل موسم سوف تقلّص المصاريف المالية، وتلك المرتبطة بالمرافق.

14- سيكون التسويق/الترويج للمبيعات مسؤولية الهيئة/المؤسسة التي تبيع البذور.

3-5 الإطار التنظيمي والبنية التحتية

- اعتماد وإطلاق عملية إنشاء مجلس للبذور ولجنة مشتركة للبذور من أجل تنظيم شؤون البذور ضمن سلطة وزارة الزراعة، وبالتعاون والتنسيق مع جميع أصحاب الشأن المعنيين.

وسوف تتألّف إدارة سياسة البذور من المجلس الوطني للبذور، واللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف، واعتمادها، وحمايتها.

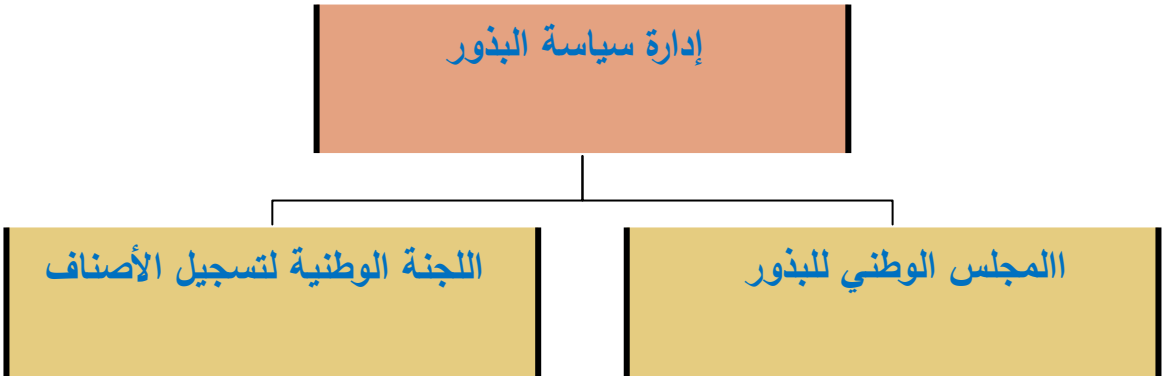

الرسم 5: إدارة سياسة البذور والشتول

3-5-1 المجلس الوطني للبذور

1-1-5-3 صلاحياته

ترد الصلاحيات الكاملة المقترحة للمجلس الوطني للبذور على النحو التالي:

1- تحديد الأهداف الرئيسية لعناصر السياسة الوطنية للبذور التي سوف تُدمَج في الاستراتيجية الزراعية.
2- تنسيق الأنشطة المتعلقة بشؤون البذور بين مختلف أصحاب الشأن.
3- متابعة المجالات المختلفة وذات الأهمية المتصلة بفحص البذور، وجودتها، واستدامتها.
4- تقديم المشورة للسلطات العامة من أجل إيجاد بيئة مؤاتية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال إنتاج البذور، وإكثارها، وتبادلها، وجميع الجوانب المتصلة بصناعة البذور.
5- إقامة إطار تفاعلي من الاتصالات المحتملة للتنسيق بين السلطات الرسمية والقطاع الخاص.
6- تأدية دور المحفّز في جميع مبادرات دعم السياسة الموضوعة لقطاع البذور.

7- العمل كمجلس للطوارىء بالنسبة إلى جميع القضايا الطارئة والحاسمة المتصلة بتوفّر البذور، ومشاكل البذور (الآفات، والجانب المتصل بالأمن الغذائي)، وأي مسألة طارئة قد تنشأ عن مشاكل مماثلة.
8- رصد تنفيذ السياسة الوطنية للبذور، وبناءً عليه، الاقتراح على وزارة الزراعة إجراء التغييرات الضرورية.

2-1-5-3 يتألف المجلس الوطني للبذور من ممثلين عن جميع أصحاب الشأن المعنيين، على أساس ممثل واحد عن كلّ صاحب شأن وارد في القائمة، على النحو التالي ممثل عن:

- وزارة الزراعة- رئيس.
- وزارة الاقتصاد والتجارة.
- وزارة البيئة.
- وزارة المالية.
- مجلس البحوث الزراعية.
- المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- مديرية التعاون.
- مكتب حماية النباتات/الحجر النباتي (وزارة الزراعة).
- الهندسة الزراعية والزراعة الحقلية (وزارة الزراعة).
- الجامعات (كليات الزراعة)
- وكالات إنتاج البذور في القطاع الخاص.
- المنظمات الدولية (المركز الدولي للبحوث الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة).
- ممثل عن الاتحاد اللبناني لمربي الشتول وأصحاب المشاتل.
- ممثل عن المزارعين أو نقابة المزارعين.

2-5-3 اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها

1-2-5-3 <u>صلاحيّاتها</u>

ترد الصلاحيات الكاملة المقترحة للّجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها على النحو التالي:

1- وضع تشريعات فنية تراعي القواعد والتشريعات الدولية المتصلة باستيراد وتصدير البذور.

2- تحديد الإجراءات والمتطلّبات الأساسية لتسجيل واعتماد أصناف محلية وأصناف مستوردة من البذور.
3- وضع آلية لحماية الأصناف الزراعية بحيث تتماشى مع الممارسات المقبولة دولياً.
4- تقديم المشورة إلى وزارة الزراعة بشأن اعتماد وتسجيل أصناف محلية وبذور مستوردة.
5- تحديد برنامج لإكثار البذور بالنسبة إلى محاصيل الحبوب والمحاصيل البقولية المنتجة محلياً: الأصناف، والكميات، والتوزيع، وخارطة الأصناف.
6- اقتراح أساليب ملائمة لصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها.
7- تقييم المواد المتوفّرة والمُستخدَمة على مستوى السوق ومستوى المزارعين.
8- حفظ سجلات جميع الأصناف التي يتمّ تسجيلها واعتمادها.
9- اقتراح تشريعات متصلة بحقوق ملكية الأصناف بالنسبة إلى جميع المعنيين من مؤسسات ومربّين.
10- اقتراح إطار للحفاظ على حقوق المزارعين في أي مواد وراثية قد استخدموها.
11- إنشاء مركز لاعتماد البذور والشتول ضمن وزارة الزراعة، ويكون مرتبطاً بمختبر للبذور.

3-5-2-2 تتألف اللجنة الوطنية لتسجيل الأصناف الزراعية، واعتمادها، وحمايتها من ممثلين عن جميع أصحاب الشأن المعنيين، على النحو التالي:

- وزارة الزراعة- رئيس.
- مجلس الدولة للبحوث الزراعية (عضوين).
- المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- مكتب حماية النباتات/الحجر النباتي/وزارة الزراعة.
- الهندسة الزراعية والزراعة الحقلية /وزارة الزراعة.
- مديرية الإرشاد /وزارة الزراعة
- الجامعات (كليّات الزراعة)
- وكالات إنتاج البذور في القطاع الخاص.
- المنظمات الدولية (المركز الدولي للبحوث الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة).
- الاتحاد اللبناني لمربي الشتول وأصحاب المشاتل.
- اتحاد المزارعين أو نقابات المزارعين.

3-6 استيراد البذور ومواد الزراعة، وتصدير البذور

إن بذور النباتات المهجَّنة وبذور البطاطا هي مستوردة في معظمها، غير أن القطاع الخاص بدأ مؤخراً بإنتاج بذور نباتات غير مهجّنة على الصعيد المحلي.

ووزارة الزراعة مسؤولة عن إصدار التراخيص والإجازات في حين أن مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، مسؤولة بشكل رئيسي عن فحص عيّنات البذور في شحنات البذور المستوردة.

إن غياب الاستثمارات الخاصة في الإنتاج المحلي للبذور، والكميات الصغيرة نسبياً التي يتمّ إنتاجها عبر البرنامج الرسمي للبذور هي عوامل تعكس غياب تصدير البذور. ومن جهة أخرى، يتمّ تصدير شتول أصناف التفاحيات واللوزيات بصورة رئيسية إلى سوريا.

- ينبغي على التشريعات الفنية وإجراءات الفحص أن تأخذ في الاعتبار إلى حدّ بعيد عملية تيسير استيراد البذور والمواد الوراثية وتصديرها، بما يتيح الحصول على بذور عالية الجودة ودخول أسواق جديدة.
- من شأن مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للقطاع الخاص واستثماراته أن توفّر إمكانات أكبر متّصلة بالاستيراد والتصدير.
- ينبغي النظر في إمكانية اتخاذ مبادرات على المستوى القانوني والمستوى الائتماني لدعم عملية استيراد البذور ومواد الشتول، وتصديرها.
- إن تشجيع الإطار المؤسسي لمشاركة القطاع الخاص في إنتاج بذور وشتول المحاصيل الرئيسية ذات الأولوية سوف يحسّن معدلات الاستيراد والتصدير.
- ينبغي النظر في الضرائب المفروضة على شركات البذور وتكاليف تسجيلها المحلية لتشجيع الاستثمارات المحلية في هذا القطاع.

3-7 تطوير شركات البذور

1- تحديد واضح للفرص والتشريعات الضرورية لدور القطاع الخاص.
2- ستكون اللجنة الوطنية لاعتماد الأصناف وتسجيلها (أو أي كيان آخر تحّدده هذه الوثيقة) مسؤولة عن تسجيل واعتماد الشركات (العامة والخاصة) المخوَّلة إنتاج البذور، وبيعها، واستيرادها، وتصديرها.
3- ينبغي إدراج اعتبارات خاصة في النظم الائتمانية الموجودة أصلاً أو الجديدة لمؤسسات البذور الجديدة من أجل التشجيع على القيام بمزيد من الاستثمارات في القطاع.
4- ينبغي النظر في ترتيبات أخرى لتيسير إقامة مؤسسات جديدة للبذور، على مستويات أخرى وبشأن جوانب أخرى من قبيل خفض الضرائب والرسوم الجمركية.

5- إن مشاركة القطاع الخاص في الخطة الرسمية لإكثار بذار المحاصيل الاستراتيجية سوف تشجّع مزيداً من الاستثمارات والتطوير في مجال مؤسسات إنتاج البذور.

6- إن الأخذ في الاعتبار مسائل حقوق الملكية المتصلة بتطوير الأصناف سوف يشجّع شركات البذور الخاصة على القيام بمزيد من الاستثمارات في قطاع إنتاج البذور.

3-8 سلسلة الإنتاج

1- ستُمنَح الأولوية لسلسلة الإنتاج بحيث تعزز الروابط مع وزارات الاقتصاد، والتجارة، والصناعة، وغيرها من الوزارات وأصحاب الشأن.

2- ينبغي الاستمرار بالعمل بنهج سلاسل المحاصيل الزراعية التي تأخذ في الاعتبار مؤسسات التصنيع الزراعي التي أُنشئت في إطار وزارة الزراعة، كمحرّك ممكن لطلب البذور.

3- ينبغي النظر جيداً في أهمية الصناعة الزراعية لتطوير قطاع البذور من حيث الاستدامة، والجودة، والجدوى.

4- يجب أن تتّسق سياسة البذور هذه مع السياسات، والمعايير، والممارسات المتصلة بإنتاج الفاكهة، والخضروات، والمنتجات الأخرى.

3-9 تأمين البذور

1- ينبغي النظر بجدية في وضع خطط طوارىء لمواجهة المخاطر من أجل تأمين الإمداد بالبذور.

2- تحديد آليات لجميع المزارعين وفي جميع المجالات (التوفّر، والنفاذ، والملاءمة).

3- وضع برنامج مستدام يأخذ في الاعتبار على نحو أكبر خطط التخفيف من الآثار للاستجابة إلى تغيّر المناخ.

4- تقوم وزارة الزراعة بمعالجة أي نزاع قد ينشأ بين أمن البذور وتطوير قطاع البذور.

5- يجب على وزارة الزراعة الاهتمام بالفائض السنوي من كميات البذور لاستخدامها في حالات الطوارىء.

6- ينبغي على المجلس الوطني للبذور أن تقترح خطة لإدارة مخاطر الكوارث (الكوارث الطبيعية، الأزمة الغذائية، تغيّر المناخ، إلخ.) تعتمدها وزارة الزراعة والمؤسسات المعنية.

7- يجب على برامج التربية في مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية أن تنظر في إمكانية استخدام التنوّع الوراثي (مثل المحاصيل، والأصناف، ومصادر البذور المختلفة) لزيادة أمن البذور.

8- ستضع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية نظماً للإنذار المبكر تأخذ في الاعتبار أمن البذور، وكوارث الآفات والأمراض، وتقترح حلولاً ملائمة.

3-10 بناء/تعزيز القدرات

1- تطوير القدرات الضرورية المطلوبة لتنفيذ سياسة البذور على نحو ملائم.
2- إيلاء الأولوية لتطوير البنية التحتية الضرورية بحيث تكون ملائمة للأنشطة المخطّط لها، وتحقيق الوصول العادل إلى جميع المزارعين في المناطق كافة.
3- تعزيز الموارد البشرية على المستويين الفني والمؤسسي مع التزامات مستدامة للاستمرار في تنفيذ الأنشطة.
4- النظر في ضرورة تمييز عملية بناء القدرات ضمن أنشطة سياسة البذور عن السياسة الإجمالية للإرشاد والبحوث وذلك، من أجل ضمان النجاح.
5- تنويع مواضيع التدريب والتعليم.
6- التدريب أثناء العمل على أن يترافق بالمتطلّبات الضرورية.
7- التدريب الأكاديمي: إعادة النظر في برامج التعليم عن البذور في الجامعات بحيث تتماشى مع الأنشطة الجارية في سياسة البذور.
8- النظر من جانب الكليّات الزراعية الفنية بجدية في مواضيع التعليم والتدريب المتصلة بإنتاج البذور وبيعها.
9- ضرورة التنسيق بين المنظمات الدولية والبرامج بحيث يتحقّق التكامل في هذا الخصوص.
10- ضرورة عمل وزارة الزراعة- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والجامعات المعنية، على دعم المناهج في مجال تكنولوجيا البذور، وأعمال البذور الزراعية.
11- ضرورة أن تعتبر البرامج التقنية، التي تجري ضمن منظمات إقليمية ودولية، المسائل المتصلة بالبذور والشتول مواضيع ذات أولوية في الاستراتيجية الزراعية الوطنية.

تمت المصادقة عليها في 2012

وزير الزراعة

د. حسين الحاج حسن